

Distr.
GENERAL

S/2000/24
14 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير التاسع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - طلب إليّ مجلس الأمن في الفقرة ٨ من قراره ١٢٧١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أن أقدم له في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ تقريراً عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبصفة خاصة عن النقل التدريجي لمهام البعثة في مجال الأمن إلى قوات الأمن والشرطة المحلية، وعن تطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في الرسالتين المؤرختين ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (S/1999/116، المرفق)، و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/98، المرفق) الموجهتين إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وبشأن تنفيذ اتفاقات بانغي (S/1997/561، التذييلات الثالث إلى السادس) وميثاق المصالحة الوطنية (S/1998/219)، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بالانتعاش الاقتصادي وإعادة تشكيل قوات الأمن وسير عمل القوة الخاصة للدفاع عن مؤسسات الجمهورية.

٢ - وهذا التقرير مقدم وفقاً للفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٢٧١ (١٩٩٩) ويتضمن وصفاً للتطورات الحاصلة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ثانياً - التطورات السياسية

٣ - منذ تقديم تقريرني الثامن إلى المجلس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر (S/1999/1038)، طغى على التطورات السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى انتخاب الرئيس آنج - فيليكس باتاسيه رئيساً للدولة لفترة ولاية ثانية، وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة آنسيه جورج دولوغيل، رئيس الوزراء المعاد تعيينه.

٤ - وبالرغم من تأكيد المراقبين الوطنيين والدوليين لشفافية ومصداقية الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، رفعت المعارضة عريضة إلى المحكمة الدستورية تطعن في نتائج الانتخابات. وكان من المنتظر أن تصدر المحكمة الدستورية قراراً في غضون ٦٠ يوماً من تقديم العريضة، مثلما تنص على ذلك المادة ٩٠ من قانون الانتخابات. وبما أن المحكمة لم تفعل ذلك في غضون المدة المنصوص عليها، يبدو الآن أنه من الممكن اعتبار القضايا التي أثارت بخصوص سير الانتخابات الرئاسية منتهية.

٥ - وأثارت جهود رئيس الوزراء دولوغيل الرامية إلى تشكيل حكومة عريضة القاعدة قدرا كبيرا من النقاش داخل حزب حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى الحاكم. وهدد بعض أعضاء الحركة الذين كانوا يتطلعون إلى مناصب وزارية بالتصويت ضد برنامج العمل الذي وضعه رئيس الوزراء عند عرضه على الجمعية الوطنية. لكن الجمعية العامة أقرت برنامج العمل في نهاية المطاف في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بأغلبية ٥٩ صوتا مقابل ٤٩ وامتناع عضو واحد عن التصويت.

٦ - ومن جملة أهداف برنامج عمل الحكومة، إعادة تشكيل قوات الأمن في البلد وإنشاء مؤسسة أمن وطنية متعددة الأعراق قادرة على الاضطلاع بمهامها الدستورية في بيئة ديمقراطية. ومن المتوخى أيضا توسيع القطاع الاقتصادي، ولا سيما في مجالات الزراعة والتعدين والسياحة. ويعرض البرنامج عدة مقترحات متصلة بعمليات الإصلاح المالي الملحة، وبخاصة في مجال توليد الإيرادات ذي الأهمية الحاسمة. وقد وضعت الحكومة هدفا جديدا يتمثل في تحقيق إيرادات بمستوى ٧٠ بليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي، وإن كان من المعتقد الآن أن هذا الهدف قد يكون مفرطا في التفاؤل.

٧ - ومن الجوانب الهامة في برنامج العمل ترسيخ الديمقراطية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وبخاصة توطيد الصلات بين الحكومة المركزية ومؤسسات المقاطعات. وينص البرنامج على عملية نقل تدريجي للسلطات والمهام إلى المقاطعات لكفالة مشاركتها الفعلية في مهمة بناء الدولة. ومن الأولويات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى للحكومة تحسين إدارة الشركات الوطنية ومكافحة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للناس والالتزام باستئناف دفع المرتبات بانتظام إلى جميع موظفي الخدمة المدنية والأفراد العسكريين وتطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات وتحقيق الوحدة الوطنية. وقد أعادت الحكومة تأكيد التزامها ببرنامج العمل وإن كان تنفيذه سيتطلب دون شك موارد ضخمة، بما في ذلك الحصول على مساعدة دولية. وسيظل دور المجتمع الدولي في هذا الصدد على جانب كبير من الأهمية.

الانتقال إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع

٨ - عرضت في رسالتي المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1235) الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، النتائج التي خلصت إليها بعثة الأمم المتحدة المتعددة التخصصات التي زارت بانغي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد أجرت البعثة محادثات مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن شروط استمرار وجود للأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٩ - وكانت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى قد أعربت عن رغبتها في أن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من أجل التصدي لتحديات الأمن الداخلي القائمة، والمخاطر دون الإقليمية المحتملة. بيد أنها قبلت واقع الانسحاب المرحلي الجاري للبعثة وتتخذ الآن الخطوات اللازمة في مجال الأمن. وتعمل الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الحكومة لكفالة تحقيق الانتقال السلس من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

١٠ - وعلى النحو المشار إليه في رسالتي المؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ستكون المهمة الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى هي تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة لترسيخ السلام والمصالحة الوطنية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتيسير تعبئة المساعدة الدولية للتعمير الوطني والانتعاش الاقتصادي. وستجري تعبئة المساعدة الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي سيدعم التحضير لاجتماع مائدة مستديرة مقترح للمانحين المتبرعين لجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيتبع المكتب عدد محدود من خبراء الشرطة المدنية سيواصلون تقديم المشورة والتدريب للشرطة والدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك بضعة مستشارين عسكريين لتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة في جهود إعادة تشكيل قواتها المسلحة. وسيكون هناك قسم لحقوق الإنسان لمواصلة رصد التطورات وتعميق الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان.

تنفيذ اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية

١١ - واصلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم من البعثة وبرامج ووكالات الأمم المتحدة، جهودها من أجل تنفيذ اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية التي تشكل أساس السلام والاستقرار في البلد.

١٢ - وسعيا إلى تحقيق الوحدة الوطنية، عين رئيس الوزراء دولوغيل عدة وزراء من المجتمع المدني وأحزاب المعارضة، منهم أعضاء من التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى الذي يرأسه الفريق أول أندريه كولينغا، وحزب الوحدة الوطنية الذي يرأسه جون - بول نغوبانديه، والحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي يرأسه إينوك ديران لاكو.

١٣ - وبالرغم من أن إعادة تشكيل القوات المسلحة يشكل جانبا حيويا في عمليات الإصلاح المتوخاة بموجب اتفاقات بانغي، لم يجر سن التشريع الخاص ببدء العملية التي تشمل تسريح الجنود السابقين وإعادة إدماجهم إلا في أيار/ مايو ١٩٩٩. ومع ذلك، تأخر تنفيذ البرنامج لأسباب منها نقص الموارد. وتأمل الحكومة في الحصول على دعم دولي لتمويل هذا البرنامج، بما في ذلك عن طريق اجتماع المانحين الذي اقترحت أن يُعقد في المستقبل القريب. وفي هذه الأثناء، اتخذت الحكومة خطوات صوب إعادة إدماج بعض المتمردين السابقين في صفوف القوات المسلحة، مثلما دعت إلى ذلك اتفاقات بانغي. كما قدمت مدفوعات جزئية لتسوية المتأخرات في مرتبات موظفي الخدمة المدنية والأفراد العسكريين، والمنح الدراسية التي لم تدفع بعد للطلبة.

١٤ - بيد أنه لا يزال يتعين تنفيذ عناصر هامة أخرى في اتفاقات بانغي، من قبيل تعديل بعض الإجراءات الواردة في قانون العقوبات، ووضع القواعد التنظيمية للالتحاق بجامعة بانغي، وتنقيح بعض مواد الدستور والتفاوض مع نقابات العمال بشأن وضع ميثاق اجتماعي.

١٥ - وفي الوقت ذاته، نُفذ عدد من أحكام ميثاق المصالحة الوطنية. ومن هذه الأحكام ما يتصل بقانون الأسرة وإنشاء لجنة وطنية للسكان، واستقلال القضاء وخصخصة بعض الشركات العامة مثل الاتحاد المصرفي لأفريقيا الوسطى، وشركة المياه لأفريقيا الوسطى. وشرعت الحكومة في خصخصة إدارة مؤسسة الطاقة لأفريقيا الوسطى، كما شرعت في الخصخصة الكاملة (رأس المال والإدارة) لشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية لأفريقيا الوسطى. وهناك بند منصوص عليه في ميثاق المصالحة الوطنية لم ينفذ هو إنشاء مجلس اجتماعي واقتصادي، ولا يوجد مؤشر واضح عما إذا كان لدى الحكومة أي خطط في هذا المجال.

شؤون الإعلام

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إذاعة بعثة الأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى دورها الهام في تعزيز فهم اتفاقات بانغي وقرارات مجلس الأمن في صفوف شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وأولي اهتمام خاص في هذا الصدد لمسألة انسحاب البعثة ونقل مهامها تدريجياً إلى الهياكل الحكومية. وساهمت برامج إذاعة الأمم المتحدة مساهمة كبيرة في نشر الوعي بقضايا حقوق الإنسان بين عامة الناس. واستخدمت وكالات وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة برامج الإذاعة على نطاق واسع لبث المعلومات المتعلقة بأنشطتها في البلد. وتجري حالياً مشاورات لنقل معدات إذاعة بعثة الأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى فريتاون لكي تستخدمها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

ثالثاً - حقوق الإنسان

١٧ - تواصل الحكومة إعلان التزامها بتحسين حقوق الإنسان. فقد عينت مفوضاً سامياً وطنياً لحقوق الإنسان يشارك بشكل نشط في الحلقات الدراسية التي ينظمها عنصر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى المعني بحقوق الإنسان. إلا أن السلطات لا تزال غير قادرة على وضع حد لاستخدام السبل الخارجية عن نطاق القانون عند معالجة مشاكل انتهاكات القانون والنظام. فأعمال القتل التي جرت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في منطقة كمب ومنطقة كمب - غريماري على يد أشخاص مدججين بالسلاح، يشتبه في كونهم من عناصر الأمن، تؤكد بما تعطيه من مؤشرات مروعة، أن إضفاء طابع مؤسسي أكيد على احترام حقوق الإنسان لا بد أن يسبقه بذل جهود إضافية. وفي هذا السياق، أبدت البعثة للسلطات ذات الصلة قلقها بشأن استمرار تورط القوة الخاصة للدفاع عن مؤسسات الجمهورية في مهام إنفاذ القانون. ورأت أن ذلك يشكل انتهاكاً للدستور والقوانين المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة في أفريقيا الوسطى.

١٨ - وما زال مستوى الأوضاع السائدة في مراكز الاحتجاز الوطنية يقل عن الحد الأدنى، ويساهم عدم وجود سجن مركزي في العاصمة في اكتظاظ مرافق الاحتجاز التابعة لمخافر الشرطة إلى حد يدعو للأسف. ويساهم النقص الحاد في موارد أنظمة القضاء وإنفاذ القانون في تلقي المحتجزين معاملة سيئة.

١٩ - ومن الجدير بالذكر، أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل ٥٠ من رجال الدرك الدورة التي نظمتها الأمم المتحدة لتدريب المدربين المحليين على مسائل حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت برامج حقوق الإنسان في إذاعة البعثة التي تبث بالفرنسية وبلغه الساخغو في التركيز بشكل خاص على مختلف أنشطة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٠ - وفي غضون ذلك، تم تنظيم سلسلة من أنشطة الترويج تشمل مسابقات في كتابة المقالة، وحوارات متلفزة، وثلاثة عروض مسرحية لإحياء الذكرى الحادية والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وأجري أيضا احتفال خاص بهذه المناسبة برعاية المفوض السامي الوطني لحقوق الإنسان المعين مؤخرا.

رابعاً - الجوانب العسكرية والأمنية

النشاط العسكري

٢١ - ظلت الحالة العسكرية والأمنية في بانغي والمناطق المجاورة لها هادئة نسبياً. إلا أنه أفيد عن اندلاع موجة من العنف في منطقة كمب جنوب شرق البلد، عقب اغتيال الملازم أنطوان بودو، مساعد القائد العسكري في المنطقة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وتمكنت القوات الحكومية من تعزيز سلطتها مجدداً في هذه المنطقة وتشتيت فلول المتمردين. وخلال ذلك وقعت بعض الإصابات التي أنحي باللائمة في معظمها على القوة الخاصة للدفاع عن مؤسسات الجمهورية التي اجتاحت المنطقة. ورغم استقرار الحالة الأمنية في كمب، فإن التحقيق الذي تجريه الحكومة لم يحدد بعد المسؤول عن اغتيال الملازم بودو.

نقل المهام الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الحكومة

٢٢ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٧١ (١٩٩٩)، تتولى البعثة تنسيق جميع أعمالها بشكل وثيق مع سلطات أفريقيا الوسطى لكفالة نقل مهامها الأمنية بالتدريج إلى قوات الأمن والشرطة الحكومية. ونقل أول أربع من سرايا المشاة التابعة للأمم المتحدة من بانغي في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر، بدأت عناصر من الدرك والشرطة والقوات المسلحة في أفريقيا الوسطى تسلم الواجبات التي كانت تضطلع بها سابقاً الوحدات العسكرية التابعة للبعثة، بما في ذلك القيام بأعمال الدورية في الدوائر البلدية الأولى، والرابعة، والسابعة والثامنة. وشكلت سلطات أفريقيا الوسطى قيادة عامة مشتركة مكونة من عناصر الشرطة والدرك والجيش لتيسير نقل المهام الأمنية والتنسيق مع البعثة بشأن المسائل ذات الصلة. وسيتم التخفيض الثاني في قوام البعثة قريباً، وينتظر أن تتسلم القوات الحكومية من البعثة المهام الأمنية في الدوائر البلدية الثانية والثالثة والخامسة والسادسة التابعة للمدينة قبل نهاية كانون الثاني/يناير.

٢٣ - وفي غضون ذلك، نُشرت القوانين الأربعة التي طال انتظارها بشأن إعادة هيكلة القوات المسلحة، وبدأت الحكومة اتخاذ التدابير لتنفيذها. وفيما يتعلق بالوظائف القانونية للقوة الخاصة للدفاع عن

مؤسسات الجمهورية، صدر مرسوم يشير إلى أنه سيتم تشكيل هذه القوة من عناصر تستقدم من أقسام مختلفة من القوات المسلحة، وستنحصر مهمتها في الدفاع عن المؤسسات الجمهورية، وستبقى قيادتها وإدارتها تحت سلطة رئيس هيئة أركان القوات المسلحة في أفريقيا الوسطى. وينص المرسوم على أن السلطة والقيادة الموكولة لمدير عام القوة ستنتقل إلى رئيس هيئة أركان القوات المسلحة. إلا أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ خطوات ملموسة أخرى لكي تصبح القوة الخاصة مقيدة حقا بالواجبات الموكولة إلى قوات الأمن بموجب الدستور. ولا يزال هذا التحول أمرا بالغ الأهمية مع تحرك البلد نحو تعزيز السلام والمصالحة الوطنية.

الشرطة المدنية

٢٤ - بذل عنصر الشرطة المدنية في البعثة جهودا كبيرة لتحقيق الأهداف الأربعة التي وردت في ولايته وهي: تدريب الموظفين الوطنيين؛ وتعزيز قدرة قوة الشرطة؛ وتقديم المشورة التقنية لإعادة الهيكلة؛ وتقديم المساعدة في عملية الانتخابات. وحتى الآن، تلقى ٥٦٩ من ضباط الشرطة و ٤٠٢ من ضباط الدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى تدريباً أولياً أو تكميلياً من الأمم المتحدة في مسائل إنفاذ القانون. وساهم عنصر الشرطة المدنية أيضاً مساهمة هامة في زيادة الوعي واحترام حقوق الإنسان.

نزع السلاح والتخلص من الأسلحة

٢٥ - جدير بالذكر أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى تحتفظ بفئتين من الأسلحة تشملان، الأسلحة التي جمعتها بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي خلال عملية نزع سلاح المتمردين السابقين في القوات المسلحة في أفريقيا الوسطى في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، ومؤخراً، الأسلحة التي سلمها الجنود الكونغوليون الذين انسحبوا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وبناءً على طلب سلطات أفريقيا الوسطى، ونظراً للحاجة الملحة لإعادة هيكلة قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، سلمت البعثة إلى الحكومة رسمياً الأسلحة الصالحة للاستخدام في يومي ٥ و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٢٦ - ووافقت الحكومة على أن يجري حصاراً استخدام ٤٦٦ سلاحاً خفيفاً و ٥٦ سلاحاً ثقيلاً جمعت من المتمردين في تسليح قوات الدفاع والأمن المزمع إنشاؤها في إطار جهود إعادة الهيكلة. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ دُمّرت جميع الأسلحة غير الصالحة الموجودة بحوزة البعثة، في احتفال عام رمزي، وأطلقت الحكومة الأمم المتحدة على التقدم المحرز في إعادة هيكلة القوات المسلحة واستخدام الأسلحة لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، وافقت على أن تنقل ٣٢٨ ٢ قطعة من الأسلحة الخفيفة، جمعت من القوات الكونغولية، إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بموافقة الأمم المتحدة، عندما تستقر الحالة في ذلك البلد.

خامسا - الجوانب الاقتصادية

٢٧ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قام فريق تقييم مشترك من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بزيارة بانغي. ولم يكن الفريق راضيا عن الأداء العام لاقتصاد أفريقيا الوسطى، وخاصة في المجال الهام المتمثل في توليد الإيرادات. إلا أن الفريق وعد بالعودة في شباط/فبراير ٢٠٠٠ لإجراء تقييم جديد للحالة في ضوء الالتزامات الجديدة التي قدمتها الحكومة في مجال الإصلاح المالي. ويجدر التنويه إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفعت الحكومة أسعار النفط المحلية للتعويض عن ارتفاع الأسعار الدولية. وتعاقدت الحكومة أيضا مع المؤسسة العامة للرقابة، وعهدت إليها إصدار شهادات جمركية تحدد المدفوعات إلى الخزينة قبل التسديد الفعلي للرسوم الجمركية. وعلى أساس التقدم المحرز من ناحية في مجال الخصخصة (انظر الفقرة ٢٩ أدناه) وعلى الالتزام القوي في مجال توليد الإيرادات، وافق البنك الدولي على عملية للإدماج المالي قيمتها ١٤,٤ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٢٨ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وقّعت حكومتا فرنسا وجمهورية أفريقيا الوسطى اتفاقا لمساعدات التنمية بمبلغ ٣,٢ بليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي لمشروع القناة المائية في بانغي، وتطوير مؤسسة الطاقة لأفريقيا الوسطى. وفي بداية هذا العام أيضا أرسلت حكومة نيجيريا خمسة اختصاصيين إلى بانغي للمساعدة في عملية التخطيط التعليمي.

٢٩ - وفي مجال الخصخصة، انتهت بالكامل خصخصة البنك الدولي لأفريقيا الوسطى في الوقت الراهن. وبالنسبة للاتحاد المصرفي لوسط أفريقيا، أختيرت مجموعة مصرفية مقرها الكاميرون لشراء ٥١ في المائة من الأسهم في إطار مشروع للخصخصة، وخُصصت ٣٩ في المائة من الأسهم لبيعها لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، ويتوقع أن تحصل الحكومة على الأسهم المتبقية ونسبتها ١٠ في المائة.

٣٠ - وفيما يخص شركة النفط الحكومية، فإنها لا تزال تحت سلطة المصفيين. وقد تأخر انتقال ملكية الشركة بصفة نهائية إلى المالكين المحتملين، وهما شركتا إيلف وتوتال، بسبب خلاف بشأن الأسعار التي ستَحْمَل على المستهلكين؛ إذ أن الحكومة تحرص على عدم تطبيق زيادة مفرطة في الأسعار بسبب تأثيرها الواضح على أسعار الخدمات الأساسية الأخرى، وما قد يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية. وقد أضرب سائقو سيارات الأجرة والحافلات في بانغي بالفعل لعدة أيام احتجاجا على قرار الحكومة تجميد أجرة الانتقال التي يدفعها المستهلكون وتمكنت الحكومة بعد صعوبات بالغة من حل مشكلة الأسعار في محطات الوقود.

سادسا - الجوانب المالية

٣١ - اعتمدت الجمعية العامة وقسمت على الدول الأعضاء، بقرارها ٢٨٣/٥٢، المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مبلغا قدره ٣٣,٤ مليون دولار لعملية بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى، وإنهاء البعثة إداريا، وذلك للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وبالإضافة إلى ذلك حصلت على إذن من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بمبلغ ٦,٧ مليون دولار لتغطية التكاليف المتعلقة بالدور الذي أذن للبعثة الاضطلاع به لدعم إجراء الانتخابات الرئاسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، فإنني أعتزم أن أطلب من الجمعية العامة، في دورتها المستأنفة الرابعة والخمسين، اعتماد وقسمة هذه الاحتياجات الإضافية والموارد المتعلقة بتمديد ولاية البعثة، عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧١ (١٩٩٩). وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بلغت قيمة الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص للبعثة ٣٦,٩ مليون دولار. ولم تسدد بعد السلف البالغ مجموعها نحو ١٧ مليون دولار والمأخوذة من صندوق احتياطي عمليات حفظ السلام، ومن بعثة جرى إنهاؤها، لتمويل احتياجات عمليات بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى. ولهذا السبب، لم يمكن حتى الآن دفع تكاليف القوات لجميع البلدان المساهمة بقوات في البعثة إلا لنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لا غير. وفيما يتعلق بالصندوق الاستثماري لدعم أنشطة البعثة، بلغ مجموع التبرعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ما قيمته ٠,٨٧ مليون دولار، مع وجود إذن بنفقات تعادل المبلغ الكامل للتبرعات الواردة. وحتى ذلك التاريخ، بلغت جملة الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٤٨٢,١ مليون دولار.

سابعا - ملاحظات

٣٢ - نتيجة للرغبة الصريحة التي أبداهها مجلس الأمن والمناقشات التي أجرتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مع الأمم المتحدة في وقت لاحق، يبدو أن هذه السلطات قبلت بانسحاب البعثة الذي يحتمل أن يتم في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، رغم أنها كانت تأمل في تأجيل انسحاب البعثة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٣٣ - وفي هذا الصدد، تلقيت رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، من السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجزائر، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، يعرب فيها عن قلقه لما قد يترتب على انسحاب البعثة من نتائج على أمن أفريقيا الوسطى واستقرارها. وحث الرئيس بوتفليقة الأمم المتحدة على أن تعيد النظر في قرارها، حتى تتيح الفرصة لحكومة الرئيس باتاسيه المنتخب منذ وقت قصير لتوطيد دعائم السلام وتفادي اندلاع الصراع مرة أخرى في هذا البلد. وفي ردي على الرئيس بوتفليقة، المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أشرت إلى أن مجلس الأمن كان يعتزم إنهاء ولاية البعثة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، لكنه مدد البعثة بموجب القرار ١٢٧١ (١٩٩٩) حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، آخذا في الاعتبار التطورات الإيجابية في جمهورية أفريقيا الوسطى والحاجة إلى الانتقال إلى بناء السلام دون عوائق. وشددت على أن تعزيز التقدم المحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم من الأمم المتحدة،

سيكون رهنا، إلى حد بعيد، بتصميم الأطراف، ولا سيما الحكومة، على الوفاء بالتزاماتها، وباستمرار الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي.

٣٤ - وقد أظهر شعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى التزامهما الراسخ بالديمقراطية والتنمية السلمية، من خلال النجاح الذي صادف العمليتين الانتخابيتين اللتين أجريتا على الصعيد الوطني، والإصلاحات الجارية في الوقت الحاضر. ومع أن أشواطاً طويلة قطعت صوب تحقيق هذه الغايات، فإن الطريق إليها لا يزال طويلاً. ولا ريب أن إعادة هيكلة قوات الأمن والقوات المسلحة لن تكتمل تماماً مع حلول موعد انسحاب البعثة. فالعدد الكبير من رجال الشرطة والدرك الذين دربتهم البعثة لا يزال يفترق إلى الموارد والمعدات اللازمة لبسط الأمن في البلد. وفي الوقت نفسه، لا تزال الأخطار تحقّق بجمهورية أفريقيا الوسطى من جراء اضطراب الحالة في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. وقد تناقصت إلى حد ما الشواغل الأمنية في بانغي، في أعقاب الترحيل الطوعي للعناصر العسكرية القادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة توطين اللاجئين في المناطق الريفية. ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن نحو ٥٠ ٠٠٠ لاجئ من البلدان المجاورة لا يزالون موجودين في جمهورية أفريقيا الوسطى وهم بحاجة إلى الرعاية والدعم الدوليين. وحسبما شددت الحكومة في مناسبات عديدة، فإن جذور الأزمة المندلعة في جمهورية أفريقيا الوسطى تكمن إلى حد كبير في الفقر، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في هذا البلد. ولا تزال هذه المجالات تستدعي الحصول على مساعدة خاصة من المجتمع الدولي.

٣٥ - وابتداءً من ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، سيحل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى محل البعثة في تقديم المساعدة للجهود المبذولة في مجال بناء السلام. وقد شرعت الأمانة العامة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج تسريح الجنود وإعادة إدماجهم الذي تضطلع به حكومة أفريقيا الوسطى، في إجراء مشاورات مع الشركاء الخارجيين في إطار التحضيرات لمؤتمر المانحين المقترح عقده لجمع الأموال اللازمة لبرامج إعادة الهيكلة والتسريح. ورغم ما ذكر أعلاه، يظل من الأهمية بمكان أن يوطد شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بنفسه المؤسسات الديمقراطية في البلد، وأن يوسع نطاق المصالحة والوحدة الوطنية، وأن يعزز تنفيذ البرامج الرامية إلى الإسراع في تحقيق الانتعاش الاقتصادي. ومن الجلي أن شعب وقادة جمهورية أفريقيا الوسطى يستحقون التهئة على ما حققوه حتى الآن.

٣٦ - لقد منحت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسابقتها، وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومتها الاستقرار الذي تمس حاجتهما إليه، من خلال وجودها ودورها الفعال في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأتاحت لهما فرصة التقاط الأنفاس بعد فترة من القلاقل الخطيرة هددت بالقضاء على أي إمكانية لتنمية اقتصادها ومجتمعها. وكان الدعم المستمر الذي بذله المجتمع الدولي والحضور الحصيف للبعثة وحزمها في كبح التهديدات التي تحدق باستقرار البلد ضروريين من أجل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وتدشين إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية رئيسية. ولا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً أن هذه التطورات الإيجابية جرت في الوقت نفسه الذي

كانت فيه المنطقة الأعم لأفريقيا الوسطى منخرطة في صراع عنيف. إن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تواجه تحديات جسام. ولذلك، فإنه في الوقت الذي تسحب الأمم المتحدة فيه قوات حفظ السلام التابعة لها، سيتعين على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تبذل قصاراها للاستفادة من المكاسب التي تحققت أثناء وجود البعثة، وأن تواصل العمل بحزم من أجل تحقيق الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي الحقيقيين.

٣٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، أولويمي أدينيجي، الذي غادر بانغي في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ إلى سيراليون بعد تعيينه ممثلاً خاصاً لي هناك، وللواء بارتيليمي اتانغا (غابون)، قائد القوات والموظف المسؤول عن البعثة في الوقت الراهن، وجميع موظفي البعثة من العسكريين والمدنيين، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والبلدان المانحة، بما في ذلك أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى، لما قدموه من مساهمة مهمة في التقدم الذي أحرز حتى الآن في ذلك البلد.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى: المساهمات
في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

البلد	المراقبون من الموظفين	وحدة الدعم	الجنود	المجموع
كوت ديفوار	١٠	١٥	٢٠٩	٢٣٤
مصر	٨	١٨٤	١٢٠	٣١٢
غابون	٤ ^(أ)	-	١	٥
السنغال	٩	-	١١٩	١٢٨
تشاد	٦	-	١١٤	١٢٠
المجموع	٣٧	١٩٩	٥٦٣	٧٩٩ ^(ب)

(أ) بمن فيهم الموظف المسؤول عن البعثة.

(ب) بالإضافة إلى ١٦ من مراقبي الشرطة المدنية، (٢) من بنن، و (١) من الكاميرون، و (٢) من فرنسا، و (٦) من مالي، و (٣) من السنغال، و (٢) من تونس.
